

نحو تعزيز تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال التمويل الجماعي وإقراض النظير للنظير

Toward Enhanced SME's Financing Through Crowdfunding and Peer- to- Peer Lending

ط.د. صخري عبد الوهاب¹

مخبر المالية الدولية ودراسة الحوكمة والنهوض الإقتصادي LFIEGE - جامعة باجي مختار بعبانة-الجزائر

abdelwaheb.sakhri@univ-annaba.org

تاريخ النشر: 2022/03/03

تاريخ القبول: 2021-12-12

تاريخ الاستلام: 2021-07-29

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة مدى إمكانية التمويل الجماعي وإقراض النظير للنظير على سد الفجوة التمويلية التي تعاني منها المشروعات الصغيرة والمتوسطة، خصوصا في ظل الرفض الذي يقابلها من قبل جهات الإقراض والتمويل التقليدية، بالإضافة لما تعرفه هذه البدائل المستحدثة من طفرة نوعية على المستوى الدولي، تم الإعتماد على المنهج الوصفي والتحليلي وفق ما تقتضيه طبيعة الموضوع، وقد خلصت الورقة البحثية إلى أن التمويل الجماعي يشهد تطورا مرتفعا في أكبر الإقتصاديات العالمية، كما سجلت الجزائر خطواتها الأولى من خلال ظهور بعض المنصات الرقمية، إلى جانب الدور الريادي لمنصات إقراض النظير للنظير في تحفيز ودعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

الكلمات المفتاحية: تمويل جماعي، إقراض نظير للنظير، فجوة تمويلية، مشروعات صغيرة ومتوسطة.

Abstract:

This Study aims to know the extent to which Crowdfunding and Peer-to-Peer Lending can bridge the financing gap of Small and Medium-Sized Enterprises, Especially in light of rejection of it by traditional lending and financing Agencies, In addition to what these new alternatives know of a qualitative leap at the international level, the descriptive and analytical methods was relied upon as required by the nature of the topic, the research paper concluded that crowdfunding is witnessing a high development in the largest Global Economies, Algeria also recorded its first steps of some digital Platforms, Moving to the leader role of peer-to-peer lending in order to support SME's .

Key words: Crowdfunding, Peer-To-Peer Lending, Financing Gap, SME's.

مقدمة:

شهدت السنوات الأخيرة تزايد الاهتمام بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة في الكثير من الدول، خاصة النامية منها، يعود ذلك لدورها البارز في التمكين الاقتصادي، خلق مناصب شغل جديدة، والمساهمة الفعالة في العديد من المؤشرات الاقتصادية الكلية، ففي ظل المتغيرات العالمية المتعلقة بالتطور والتقدم التكنولوجي أصبح لزاما توفير مناخ مناسب لتنمية ودعم هذه المشروعات، بهدف المحافظة على بقائها ودفعها نحو النمو والتوسع، بيد أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة تعاني العديد من العراقيل خصوصا في مراحل نشأتها الأولى، وتأتي في مقدمتها صعوبة الحصول على الموارد المالية اللازمة لتلبية احتياجاتها من البنوك والمؤسسات المالية، الأمر الذي يستدعي ضرورة الإسراع لإيجاد بدائل تمويلية مستحدثة تعمل على سد الفجوة التمويلية التي ترهق مشروعات هذا القطاع.

في هذا الصدد يشكل التمويل الجماعي أحد الآليات التمويلية المبتكرة التي تعرف راجا كبير، على المستوى العالمي والعربي وصولا إلى الجزائر، كما أنه أداة لتخفيف الضائقات المالية للمشروعات والأفكار الإبداعية التي تلقى صعوبة في الحصول على مصادرة تمويلية، دون تعرضها للصدمات والإملاءات الخارجية من المؤسسات الإئتمانية، حيث تسعى معظم الإقتصاديات عن طريق تطبيق التمويل الجماعي لتوجيهه صوب القطاعات الاقتصادية والإجتماعية الهشة، والعمل على سد الفجوة التمويلية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة بهدف تعزيز التنمية، كما أن إقراض النظير للنظير تجاوز هو الآخر الشروط والإجراءات التعجيزية للبنوك والمصادر التقليدية، من خلال توفيره لمنصات ناشطة تساهم في خلق مصدر تمويلي بحث للمشروعات الابتكارية لتصبح فرصا حقيقية تجسد على أرض الواقع، بالتالي من شأن تطبيق التمويل الجماعي وإقراض النظير للنظير ممارسة الدور المهم لحل إشكالية تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مختلف أرجاء العالم.

إشكالية الدراسة: إستنادا لما تم ذكره سلفا يمكن طرح التساؤل التالي: في ظل القصور التمويلي التي تعاني منه المشروعات الصغيرة والمتوسطة، ما هي الآفاق التي يرسمها كل من التمويل الجماعي وإقراض النظير للنظير كقنوات تمويلية مستحدثة ؟

فرضية الدراسة: تنطلق الدراسة من فرضية رئيسية مفادها أن بدائل التمويل المستحدثة والمتمثلة أساسا في منصات التمويل الجماعي وإقراض النظير للنظير، أصبحت تمثل حلا تمويلية مناسبة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة التي تعاني من نقص وغياب الموارد المالية الكافية من هيئات ومؤسسات الإقراض الكلاسيكية، هذا لقاء ما تعرفه من طفرة نوعية هائلة وتزايد رهيب في التوجه إليها من قبل كافة المتعاملين، على وجه الخصوص التمويل الجماعي و ظهوره في الجزائر، بالإضافة لكون هذه البدائل أدوات مركزة أساسا على شبكات الإنترنت مما تشجع التقدم التكنولوجي في ظل توجه هذه المشروعات صوب الإبداع والابتكار.

أهداف الدراسة: تحاول هذه الدراسة تحديد أهم تعاريف الدول الرائدة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، وذكر أهم سماتها والمشاكل التي تعترض نمو وتوسعها وتكون الإشارة هنا بالتحديد لمشكل التمويل، إلى جانب الإلمام بمختلف الأطر النظرية لمنصات التمويل الجماعي وتطوره عالميا وعربيا والتعرض لأهم المنصات المتواجدة في الجزائر، وإقراض النظير للنظير من خلال عرض تطوره في العالم وأهم الفوائد التي يحققها لهذه المشروعات، هذا كله من أجل معرفة مدى قدرتها على سد الفجوة التمويلية.

الدراسات السابقة:

- علي صاري، الإقراض بين النظراء والتمويل الجماعي آليات لدعم المؤسسات الناشئة، مجلة الاقتصاد والمالية، المجلد 07، العدد 01، 2021.

هدف الباحث من خلال هذه الدراسة إلى تأكيد دور الإقراض بين النظراء والتمويل الجماعي كمصادر مالية لتمويل المؤسسات الناشئة ورواد الأعمال، في ظل قلة وشح مؤسسات الوساطة المالية، وتوصلت الدراسة إلى أن إقراض النظراء والتمويل الجماعي يعتبران أدوات لتخفيف حدة الإحتياجات التمويلية للدول النامية وفرصا إقتصادية وتنموية.

- أسماء بللعم، التمويل الجماعي آلية مبتكرة لزيادة فرص تمويل الشركات الناشئة -إشارة إلى منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا-، مجلة الدراسات الإقتصادية المعاصرة، المجلد 05، العدد 02، 2020.

حاولت الباحثة بناء أساس نظري وتحليلي حول التمويل الجماعي بصفته مصدرا لتمويل الشركات الناشئة وتشخيص مدى قدرته على سد الفجوة التمويلية لها، وقد توصلت إلى مساهمة منصات التمويل الجماعي في تمويل عدد كبير من الشركات الناشئة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا مما ساعد على سد الفجوة الإئتمانية التي تعاني منها.

- Bourouba Katia, Le Crowdfunding Une Solutions Alternative De Financement Pour Les Start-ups Et Pme En Algérie, Vol 18, N 01, 2018.

هدفت هذه الدراسة إلى التعريف بمختلف أنواع التمويل الجماعي واقتراحه كبديل تمويلي جدي في الجزائر، من أجل دعم وتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، لتتوصل الباحثة إلى إمكانية تطوير وتنمية المؤسسات الناشئة، الصغيرة والمتوسطة من خلال الإعتماد على مختلف أنواع التمويل الجماعي، ولإسراع نمو هذه الصناعة في الجزائر لابد من توفير الأطر التنظيمية والقانونية المناسبة من أجل الممارسة الجيدة للتمويل الجماعي.

منهج وتقسيمات الدراسة: تم الإعتماد في هذه الورقة البحثية على المنهج الوصفي التحليلي في محاولة للتعرض لمختلف المفاهيم النظرية، المتعلقة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة ونماذج التمويل البديلة المتمثلة في التمويل الجماعي وإقراض النظراء، بالإضافة للتطرق لتطورها عالميا وفي الوطن العربي، أما عن هيكلية الدراسة فقد تم تقسيم الموضوع إلى ثلاث محاور أساسية هي:

المحور الأول: مفاهيم عامة حول المشروعات الصغيرة والمتوسطة

المحور الثاني: التمويل الجماعي كبديل مستحدث، تطوره عالميا وعربيا

المحور الثالث: مزايا ونماذج إقراض النظير للنظير

المحور الأول: مفاهيم عامة حول المشروعات الصغيرة والمتوسطة:

تتمتاز المشروعات الصغيرة والمتوسطة ببيان وإختلاف تعريفها، كما تشير أغلب الإحصائيات للأهمية التي تلعبها في إقتصاديات جميع الدول عموما، لكن رغم الأثر التنموي الذي تحقّقه هذه المشروعات إلا أنها تواجه مجموعة من الصعوبات تعيق بلوغ أهدافها.

أولا: تعريف المشروعات الصغيرة والمتوسطة:

أصبحت المشروعات الصغيرة والمتوسطة محل إشادة الكثيرين ومخطط إهتمام عالمي، حيث تختلف الدول الصناعية المتقدمة في تعريف مشروعات هذا القطاع عن نظيرتها من البلدان النامية، يمكن تفسير هذا على أساس إمكانيات وقدرات كل بلد والظروف السائدة بها.

1- الولايات المتحدة الأمريكية:

تختلف وتباين تعريفات المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الولايات المتحدة الأمريكية حسب رؤية كل منظمة أو هيئة، فتعرفها (هيئة المشروعات الصغيرة Small Business Administration) على أنها شركة يتم ملكيتها وإدارتها بشكل مستقل وتكون غير مسيطرة في مجال عملها، وغالبا ما تكون صغيرة الحجم فيما يتعلق بالمبيعات السنوية وعدد العاملين بالمقارنة مع الشركات الأخرى.¹ في حين أن قانون المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لعام 1953 والذي نظم إدارة الأعمال يعرف المشروعات الصغيرة والمتوسطة على أنها تلك النوع من المؤسسات التي يتم إمتلاكها وإدارتها بشكل مستقل حيث لا تسيطر على مجال العمل الذي تنشط في نطاقه وقد يعتمد على معياري المبيعات وعدد العمال لتحديد تعريف أكثر تفصيلا²، حيث أن الجدول الموالي يبين ذلك:

الجدول رقم 01: التعريف الأمريكي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة

أنواع المؤسسات	المعيار المعتمد
المؤسسات الخدمية والتجارة بالتجزئة	من 1 إلى 5 مليون دولار أمريكي كمبيعات سنوية
مؤسسات التجارة بالجملة	من 5 إلى 15 مليون دولار أمريكي كمبيعات سنوية
المؤسسات الصناعية	عدد العمال 250 عامل أو أقل

المصدر: نسيم سباق، أثر الإستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على النمو الإقتصادي: دراسة قياسية على الإقتصاد الجزائري خلال الفترة (2000-2014)، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر - باتنة 1/الجزائر، 2016، ص16.

2- المملكة المتحدة البريطانية:

في بريطانيا أكدت بعض التعريفات أنه يجب أن لا يزيد حجم المبيعات السنوية عن 1.25 مليون جنيه إسترليني، ولا يقل عدد العمال عن 50 عامل وأن تتم إدارة المشروع عن طريق أصحاب المشروع ويكون نصيب المشروع من السوق محدود، كما عرف في القانون البريطاني لمواصفات المشروعات الصغيرة سنة 1953 المشروعات الصغيرة والمتوسطة على أنها مشروعات مستقلة ومملوكة من شخص واحد أو عدة أشخاص لا تملك القدرة على السيطرة على سوق صناعتها التي تعمل فيه.³

3- الصين:

يتم تصنيف المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الصين وفقا لقانون ترقية المشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال مجموعة من المعايير والذي صدر في عام 2003 وقد حل هذا القانون محل المبادئ التوجيهية القديمة التي دخلت حيز التنفيذ في عام 1988 والمعايير التكميلية لعام 1992، تتمثل هذه المعايير في الإيرادات السنوية، مجموع الأصول وكذا عدد العمال، ففي المشروعات الصغيرة يكون الحد الأدنى لعدد العمال يساوي 100 عامل والحد الأقصى يقدر بـ 500 عامل، حيث يتغير هذا العدد حسب نوع القطاعات أما في المشروعات المتوسطة فالحد الأدنى لعدد العمال يساوي 300 عامل والحد الأقصى يقدر بـ 3000 عامل.⁴

ثانيا: سمات المشروعات الصغيرة والمتوسطة:

رغم التباين الذي تشهده المشروعات الصغيرة والمتوسطة بخصوص الاختلاف في الوصول إلى تحديد تعريف واضح وموحد بشأنها، إلا أنها تفرد بمجموعة من الخصائص تميزها عن غيرها من المشروعات، هذا ويمكن إرجاع ذلك لطبيعة هذه المشروعات والتطور الطبيعي للمجتمعات، ومن أهم هذه السمات نذكر ما يلي:

1- المركزية:

تنسم المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالمركزية في مباشرة أعمالها، يقوم مالك المشروع بنفسه أو بمعاونة عدد محدود من الأفراد بتأدية النشاطات المختلفة في المنظمة باستخدام هياكل بسيطة، كما هو ملاحظ استقلالية الإدارة في إتخاذ قراراتها وفي معظم الأحيان فإن المالكين هم الذين يقومون بإدارة المشروع.⁵

2- التجديد:

تعتبر المشروعات الصغيرة والمتوسطة المصدر الرئيسي للأفكار الجديدة والاختراعات، فكثير من براءات الاختراع تعود إلى الأفراد، وأغلبهم يعملون في مشروعات صغيرة ومتوسطة، فمشروعات القطاع الخاص التي يديرها أصحابها تتعرض إلى التجديد والتحديث أكثر من المشروعات العامة، لأن العاملين الذين يعملون على إبتكار أفكار جديدة تؤثر على أرباحهم ويجدون بذلك حوافز تدفعهم بشكل مباشر إلى العمل.⁶

3- سهولة تكيف الإنتاج حسب الإحتياجات:

يتم أخذ رغبات المستهلكين المتجددة بعين الاعتبار، كما تتميز بسرعة تغير الإنتاج انسجاما ومراعاة لإحتياجات السوق، مع الاعتماد على مهارات صاحب المشروع والعاملين معه باستخدام معدات بسيطة يمكن بفضلها إنتاج أكثر من سلعة.⁷

4- إنخفاض حجم رأس المال:

ملائمة أنماط الملكية من حيث حجم رأس المال وملائمته لأصحاب هذه المشروعات، حيث أن تدني رأس المال يزيد من إقبال من يتصفون بتدني مدخراتهم على مثل هذه المشروعات نظرا لإنخفاض كلفتها مقارنة مع المشروعات الكبيرة.⁸

5- غياب حواجز الدخول أو الخروج:

بمعنى أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة تسمح بدخول رجال الأعمال الجدد مما يؤدي إلى انهيال المشروعات الفاشلة وارتفاع معدلات الغلق، فالأمر هنا يتعلق أساسا بفكرة السوق والمنافسة، عكس تماما الأسواق الاحتكارية أو احتكار القلة في المشروعات الكبيرة.⁹

ثالثا: المشاكل التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة:

ومن أهم هذه المشكلات نذكر:

1- عدم توفر فرص التكوين والتدريب الجيد والمناسب:

وذلك لإعداد الموارد البشرية اللازمة لإقامة وإدارة هذه المشروعات، حيث يتميز العمال في هذه المشروعات بتعدد التخصصات على عكس المؤسسات الكبيرة، والمبرر في ذلك هو صغر حجمها وكذلك تكيفها مع المتغيرات، لاسيما تغيرات المحيط التنافسي، وعليه فنادر ما نجد هذا النوع من المشروعات يعتمد مخططات تكوين لتنمية معارف مستخدميها، والسبب في ذلك يرجع بالدرجة الأولى لارتفاع تكلفة عملية التكوين.¹⁰

2- مشاكل متعلقة بصعوبة الحصول على التمويل:

تعد عقبة التمويل واحدة من أهم الصعوبات التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة، تتمثل في الإئتمان والتمويل التي تحتاجه هذه المشروعات لتمويل إقامة المباني أو شراء الآلات والمعدات والمواد الخام وغيرها من المواد اللازمة لمباشرة مهامها، وتحجم معظم مؤسسات الإقراض عن تمويل إحتياجات هذه المشروعات نظرا لزيادة درجة المخاطرة في عمليات تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، هذا يمكن تفسيره على أساس ضعف أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة من جهة ونقص القدرة التمويلية للمؤسسات المختصة في عمليات الإئتمان من جهة أخرى¹¹، كما تجدر الإشارة إلى أن العلاقة بين البنوك والمشروعات الصغيرة والمتوسطة يغلب عليها التوتر وفيها الكثير من الإشكاليات فيما يتعلق بالضمانات، فترات السداد، الإجراءات البيروقراطية، وغياب خدمة تمويلية تلبي إحتياجات قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة الآخذ في طور النمو.¹²

3- الإفتقار إلى التكنولوجيا الحديثة:

عدم امتلاك هذه المشروعات لمتطلبات التكنولوجيا الحديثة يضعف من قدرتها التنافسية، كما أن ذلك يضيع على هذه المشروعات فرصا مهمة لزيادة كفاءتها، ويزيد هذا الأثر على المشروعات الصغيرة والمتوسطة خصوصا في الدول النامية أين تقف في مواجهة شرسة دون أية إجراءات وقائية.¹³

المحور الثاني: التمويل الجماعي كبديل مستحدث، تطوره عالميا وعربيا:

لعب التمويل الجماعي منذ ظهوره، وعلى اعتباره من أبرز تقنيات التمويل البديل، دورا كبيرا في ضخ الموارد المالية للقضاء على مشكل التمويل، وسد الفجوة التمويلية خاصة التي تعاني منها المشروعات الصغيرة والمتوسطة، حيث تشير آخر الإحصاءات لميول العديد من الإقتصاديات الناشئة والدول النامية إلى اعتماد هذه الأداة لدعم المشروعات الناشئة، المبتدئة والمبتكرة.

أولا: تاريخ ومفهوم التمويل الجماعي:

إن فكرة التمويل الجماعي غير حديثة في الأصل، وإنما هي نابعة من الطابع الإجتماعي للبشر، فأمثال **موزار** و**بيتهوفين** قاموا بالإستعانة بمستثمرين خواص من أجل تمويل حفلاتهم الموسيقية ونشر مقاطعهم الجديدة، وتعود التجارب الأولى للتمويل الجماعي للقرن 18 على يد **جوناثان سويفت** تحت ما يسمى بصندوق الإقراض الإيرلندي، كما عرفت سنة 1997 تمويل فرقة الروك الإنجليزية (**Marillion**) من قبل معجبيها للقيام بجولة في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث تم جمع قرابة 60 ألف دولار أمريكي لتمويل جولة هذه الفرقة، أما فيما يخص تطور التمويل الجماعي فقد كان ذلك من خلال إطلاق منصات التمويل الجماعي للإقراض، فكانت بدايتها في الولايات المتحدة الأمريكية عبر منصة (**Kiva**) سنة 2005، و(**Proper**) سنة 2006، في ظل تسارع نشاط التمويل الجماعي نشأت كل من المنصتين الشهيرتين (**Indiegogo**) و(**Kickstarter**) سنتي 2008 و2009 على التوالي، تجسيدا لنوع جديد من التمويل الجماعي القائم على التبرعات¹⁴، في هذه الأثناء كان التمويل الجماعي يلتمس طريقه للبروز بقوة كأسلوب تمويلي بديل ذو مزايا تنافسية وساهمت الثورة التي شهدتها الإنترنت ووسائل التواصل الإجتماعي في ظهور هذه المنصات، خاصة بعد الأزمة المالية العالمية سنة 2008، بالإضافة إلى الصعوبات التي كان يواجهها رواد المشاريع الناشئة في الحصول على التمويل من المصادر التقليدية¹⁵، كما أن العديد أصحاب المشاريع تراجعوا آنذاك عن مصدر رأس المال المخاطر والذي هو أحد الأشكال التمويلية للمشاريع الرائدة، ذلك كون الإستثمار به يتسم بمخاطر عالية، مما أدى إلى تقلص اعتماد هذا الأسلوب، هذا ما فتح الباب على مصرعيه لإزدهار ونمو التمويل الجماعي¹⁶، ثم بعد ذلك ظهرت

منصات التمويل الجماعي القائم على الإقراض بإنشاء كل من (CrowdVC) في 2010، و(Crowdcube) في 2011، التي أعطت الإنطلاق نحو نوع جديد لتمويل المؤسسات الناشئة، ثم بعد ذلك تم وضع الإطار التنظيمي لنشاط التمويل الجماعي في الولايات المتحدة الأمريكية في قانون (JOBS act) من خلال إدارة الرئيس أوباما، وكان ذلك في سنة 2012، لتليها فرنسا بوضعها للإطار التشريعي للتمويل الجماعي سنة 2016.¹⁷

وبالرجوع لمفهوم التمويل الجماعي فهو أسلوب إفتراضي للتمويل، يسمح بجمع الأموال من الجمهور عن طريق الإنترنت، حيث يتم تمويل مشروع معين، جمعية، أو مؤسسة ناشئة، من خلال مناشدة المستثمرين عبر موقع إلكتروني دون المساعدة إلى وسطاء المالية التقليدية، وقد أطلقت عليه العديد من التسميات على غرار التمويل التشاركي والتمويل 2.0، ويمثل بذلك بديل مستحدث موجه أساسا لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، بجمع أموال صغيرة من مستخدمي الإنترنت عبر ما يعرف بالمنصة الرقمية¹⁸، هذا ما جعل التمويل الجماعي يحل محل البدائل التمويل التقليدية كالمصارف والمؤسسات المالية الأخرى، بغض النظر عن طبيعة هذه المشروعات سواء كانت فنية، إقتصادية، إجتماعية، إنسانية، أو مقاولاتية.... إلخ.¹⁹

كما يمكن تعريفه على أنه شكل من أشكال تمويل المشروعات الريادية، عن طريق جمع الأموال من الأفراد ورجال الأعمال حول العالم باستخدام منصات إلكترونية مخصصة لهذا الغرض، فهو بذلك يمثل نشاطا تشاركيا على منصات رقمية²⁰، حيث يوفر هذا النهج المستحدث أساليب لمعاملة مالية تقوم على إلغاء الوساطة مع المؤسسات الإقراضية التقليدية، وتتيح الفرصة لكل شرائح المجتمع بالإستثمار في مبلغ معين من المال باختلاف قيمته، كما أنه عكس النظام المصرفي التقليدي القائم على أساس تحقيق الربح من الإستثمار فقط، إذ يهدف إلى مساعدة ودعم أصحاب المشروعات في تنفيذ أفكارهم.²¹

الأكثر من ذلك يعتبر التمويل الجماعي وسيلة لجمع كميات قليلة من المال، والذي أصبح ممكنا بعد تطور تكنولوجيا الإنترنت، وذلك لدعم ريادي الأعمال وتقديم التمويل اللازم لهم، بما يسمح بنشر منتجاتهم وخدماتهم²²، مما يعني أنه عرض عام للجمهور، من خلال الإنترنت بشكل أساسي لتوفير الموارد المالية، وتكون العلاقة في التمويل الجماعي بين صاحب المشروع، مزود خدمة التمويل الجماعي، والمستثمر، من خلال منصة وقاعدة تمويل خاصة.²³

ثانيا: أنواع التمويل الجماعي:

إنطلاقا من كون التمويل الجماعي أداة تمويلية مستحدثة قائمة على منصات رقمية متخصصة، فإنه يمكن تقسيمه إلى أربع أشكال أساسية، حيث يسمح تعدد نماذج التمويل الجماعي بتعزيز خصوصيته مقارنة بباقي الأدوات التمويلية الأخرى، وهذه الأشكال يمكن عرضها على النحو التالي:

1- النموذج القائم على الهبات (التبرعات):

يعرف هذا النوع ب (Crowd-donating)، حيث تعمل منصات التمويل الجماعي المتخصصة على جمع الأموال، وتقديمها لأصحاب المشروعات في شكل هبات وإعانات، وذلك دون مطالبة مقدمي وأصحاب هذه الأموال بعوائد مالية، كما أنه يعد نوعا لتمويل المشروعات الإبداعية، والمشروعات ذات الطابع التعليمي أو الثقافي²⁴، بالتالي يكون الهدف الأساسي من وراء هذا النموذج هو تحقيق المسؤولية الاجتماعية، ذلك نظرا لوضوحه وبساطته، كما يمكن أيضا من خلاله تمكين أصحاب المبادرات الاجتماعية الخلاقة من نشرها

وسهولة الحصول على الدعم، وتسهيل مشاركة الشركات المهتمة بأعمال المسؤولية الاجتماعية ذات الأثر البالغ في بيئة منظمة ترفع من مستوى الشفافية والإنجاز.²⁵

2- النموذج القائم على المكافآت:

يسمى بـ (Rewared-Based)، حيث يعتبر هذا النوع تقنية مبتكرة بشكل خاص في أدوات تمويل المشروعات وأسلوب مميز لبدء أعمال وأشغال المؤسسات الناشئة، وقد بات من أكثر أشكال التمويل الجماعي شعبية، فهو قائم على المكافأة ليشجع للأشخاص المساهمة والمشاركة في المشروعات والحصول على عوائد مالية²⁶، ويكون هذا النموذج من خلال دعوة ودفع مستخدمي الإنترنت للمساهمة في دعم مشروع معروض على منصة مقابل مكافآت معينة، كما أنه يتخذ صيغا مختلفة، فقد يتوقع أصحاب المشروعات مكافأة مادية أو غير ملموسة (شكر، دعوات... إلخ)، بالتالي قد تكون هناك مشاركة في الأرباح المحققة والحصول على عائد مالي، يعد هذا النوع مناسباً بصفة خاصة للمشروعات الفنية والثقافية.

3- النموذج القائم على الاستثمار (حقوق الملكية):

يعرف بـ (Crowdequity)، تتيح المنصات التي تبني هذا النموذج لمستخدمي الإنترنت فرصة تمويل مشروعات مختارة من قبل لجنة من الخبراء، وقد تكون هذه المشروعات موجودة في الأصل أو في طور الإنشاء²⁷، كما يعد من أكثر النماذج نضوجاً كقناة استثمارية وجذبا للعديد من المستثمرين، حيث يسمح لهم بالحصول على حصة من المشروع في مقابل توفير السيولة اللازمة، بناء على ذلك يقوم المستثمرون بشراء أسهم مشروعات مقترحة على الإنترنت، على أن يصبحوا مساهمين ومشاركين في هذه المشروعات الممولة، وهو موجه بالأساس إلى تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة والأعمال الناشئة، كخطوة نحو كيفية الحصول على أموال خارجية خارج النظام التقليدي بما يقلل من الفجوة التمويلية.²⁸

4- النموذج القائم على الإقراض:

شهد هذا النوع نموا كبيرا مقارنة بباقي أنواع التمويل الجماعي الأخرى، ويعرف غالبا بـ (Crowd Lending)، حيث تكون صيغة التمويل هنا مبنية على مبدأ الإقراض التجاري، تقوم المشروعات الريادية بتحديد إحتياجاتهم المادية لشراء أصول معينة أو تمويل مشاريع معينة، أو حتى سداد فواتير محددة القيمة ويحصل المستثمر على نسبة فائدة على مبلغ القرض الموفر لمشروع محدد، وتختلف نسب الفائدة باختلاف سمعة المقترض، الهدف من وراء عملية التمويل، طبيعة السوق، وجدولة عملية التسديد²⁹، كما تجدر الإشارة إلى أن هذا النموذج يمكن أن يتخذ ثلاثة صورة هي: القرض التضامني، القرض الاستهلاكي، القرض التجاري الموجه للمؤسسات.³⁰

ثالثا: مراحل التمويل الجماعي:

تمر عملية تمويل المشروعات الناشئة، الصغيرة والمتوسطة وذلك من خلال المنصات المتخصصة في التمويل الجماعي بجملة من الخطوات والمراحل، يمكن تقسيم هذه المراحل إلى ما يلي:

1- إعداد المشروع المراد تمويله:

تعد المشروعات الجيدة شرطا ضروريا، لكن جودة نقلها عبر المنصات والشبكات الاجتماعية هي أمر حاسم لضمان نجاح جمع الأموال في التمويل الجماعي، بالتالي يستوجب على صاحب المشروع تقديمه بطريقة أكثر جاذبية وفقا لمعايير الإنترنت، كما أن المعلومات المقدمة يجب

أن تجيب على توقعات الممولين للتمكين من تقييم المشروع، بالإضافة إلى الإجابة على مجموعة من الأسئلة: لماذا هذا المشروع؟ ما هي أهميته؟ ما هي مؤهلات وكفاءة صاحب المشروع؟ ما هو المبلغ المراد جمعه وفيما سيستعمل؟ ما هو العائد عن الإستثمار المنتظر؟، وعليه يستطيع صاحب المشروع الإجابة عن هذه الأسئلة من خلال عرض فيديو للمشروع والذي هو بمثابة ميزة إضافية لضمان نجاح تمويله.

2- إيداع الملف على المنصة:

وفقا للصيغة التي تفرضها كل منصة رقمية، يتم تقديم المشروع لفريق العمل القائم على تطوير المنصة، كما أن هذه الأخيرة تضع جميع المعلومات المتعلقة بها، بالتالي تكون هذه المنصة الوسيط بين المستثمرين وأصحاب المشروعات، كما أن قبول أو رفض المشروع يكون بناءا على بعض المبادئ المقننة من طرف مسيري المنصة، أيضا تزداد فرص نجاح المشروع في حالة إمتلاك صاحبه لشبكات إتصال شخصية منذ بداية العملية.

3- إختيار المشروع:

بعد الموافقة على المشروع من طرف المنصة، يجب عليه وضع صفحة مخصصة تضمن جميع محتوياته: فيديو عرض المشروع، مخطط الأعمال، سيرة الذاتية لفريق المشروع، ويكون ذلك قبل حملة جمع الأموال للمشروع المراد تمويله³¹، بعد ذلك تصل إشعارات لأعضاء المنصة بوجود مشروع جديدة، يستطيع فقط المسجلون الوصول إليه، كما يمكنهم طرح بعض الأسئلة الإضافية التي يستوجب على صاحب المشروع الإجابة عليها بصورة مفصلة وسريعة، تبقى المشروعات المعروضة على المنصة لمدة ثلاث أشهر، وبعد إنقضاء الآجال تحذف هذه المشروعات بطريقة تلقائية سواء تم تمويلها أو لا.³²

4- تمويل العملية:

تقوم منصات التمويل الجماعي من خلال شبكات الإنترنت بجمع الأموال لتمويل المشروعات المؤهلة، ويكون ذلك من خلال إتاحة الفرص لعدد كبير من الأشخاص لتقديم مساهمتهم المالية لهذه المشروعات، وذلك بما يتناسب مع أنواع التمويل الجماعي الموجودة على هذه المنصات³³، مع العلم أن طريقة جمع الأموال تكون إما بطريقة كل المبلغ أو لاشيء أو طريقة جمع الأموال مهما كانت قيمتها.

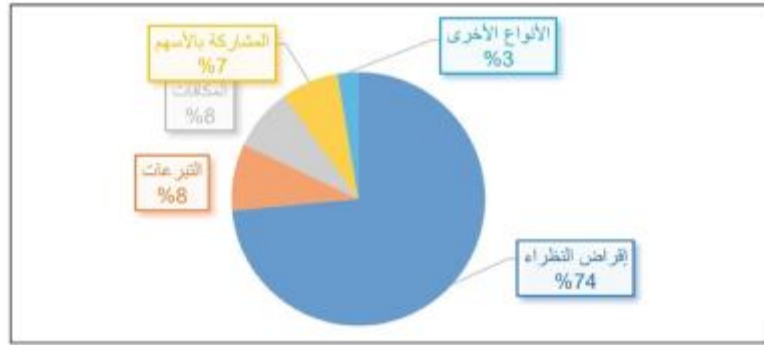
5- متابعة المشروع:

بعد جمع الأموال، يبدأ صاحبه المشروع في تجسيده، ويلزم بإرسال تقارير دورية للمنصة، ثم تبدأ عملية مكافأة المساهمين في المشروع حسب أسلوب التمويل الجماعي المختار، وطريقة التسديد المتفق عليها وقت قبول المشروع على المنصة.³⁴

ثالثا: تطور التمويل الجماعي في العالم والوطن العربي:

إستطاع التمويل الجماعي جذب إهتمام وإنتباه الكثير من المشروعات على إختلاف أنواعها، وذلك بسبب ارتفاع حجم الأموال الممنوحة لهذه المشروعات وتمكنها من إحتلال مكانة معتبرة في سوق التمويل متفوقة بذلك على البنوك والمؤسسات المالية بفضل سرعتها ومرونتها في التعامل.

الشكل رقم 01: الأهمية النسبية لمنصات التمويل الجماعي من حجم إجمالي السوق



المصدر: هبة عبد المنعم ورامي يوسف عبيد، منصات التمويل الجماعي: الآفاق والأطر القانونية، رقم 125، (أبوظبي-الإمارات العربية المتحدة: صندوق النقد العربي، 2019)، ص 20، متوفر على الرابط:

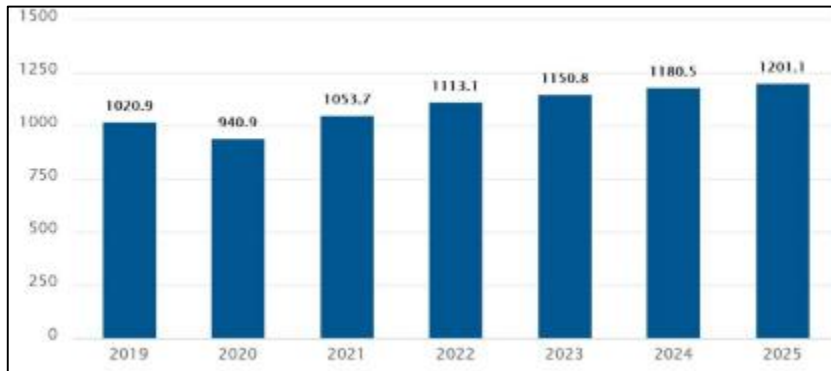
https://www.amf.org.ae/sites/default/files/econ/amdb/%5Bvocab%5D/%5Bterm%5D/190528_Arabic_Monetary_Booklet.pdf.

1- تطور التمويل الجماعي على المستوى الدولي:

عرف التمويل الجماعي منذ الأزمة المالية العالمية تقدماً ملحوظاً، وقد مس ذلك العديد من البلدان خاصة المتقدمة منها، مما ساهم بشكل كبير في ظهور حزمة من المنصات المتخصصة باختلاف أنواعها، وتعد كل آسيا، أمريكا الشمالية، وأوروبا موطناً لبزوغ ضوء التمويل التشاركي ومهداً لإنتشاره وتطورها في كامل بقاع المعمورة، حيث بلغت قيمة صفقات التمويل الجماعي 940,9 مليون دولار أمريكي سنة 2020، مسجلة إنخفاض بمعدل 8,50% بعدما كانت 1020,9 سنة 2019، ويرجع ذلك بالأساس لأزمة كوفيد-19 وتداعياتها على الإقتصاد المالي والرقمي، والشكل التالي يوضح ذلك:

الشكل رقم 02: قيمة صفقات التمويل الجماعي في العالم 2019-2025

الوحدة: مليون دولار أمريكي

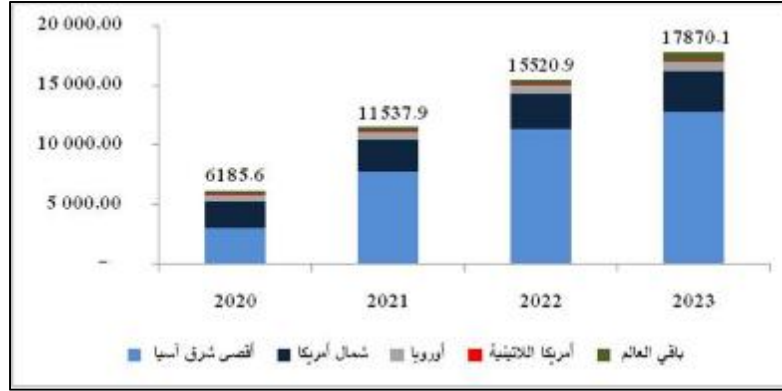


Source: <https://www.statista.com>, consulted: (28/05/2021).

هذا وبالرجوع لحصيلة الدول إحتلت كل من الصين، الولايات المتحدة الأمريكية، والمملكة المتحدة البريطانية مقدمة الترتيب في أحدث الإحصائيات العالمية الخاصة بالتمويل الجماعي، فقد سجلت كل من أمريكا وبريطانيا معدلات نمو هائلة بلغت 42,4% و 39,9% على التوالي، وتجدر الإشارة أن الصين لا تزال تهيمن على صدارة السوق بحصة بلغت 70,7%، تليها الولايات المتحدة الأمريكية ب 20,0%، والمملكة المتحدة ب 3,4%.³⁵

كما شهد التمويل الجماعي القائم على حقوق الملكية ثورة في قيمته، وكانت الأفضلية لقارة آسيا متبوعة بأمريكا الشمالية وأوروبا، وبلغ التمويل الجماعي التساهمي سنة 2020 قيمة 6185,6 مليون دولار كما يتوقع أن يبلغ بحلول سنة 2023 ما يقارب 17870,1 مليون دولار أمريكي، والشكل الموالي يبين ذلك أكثر:

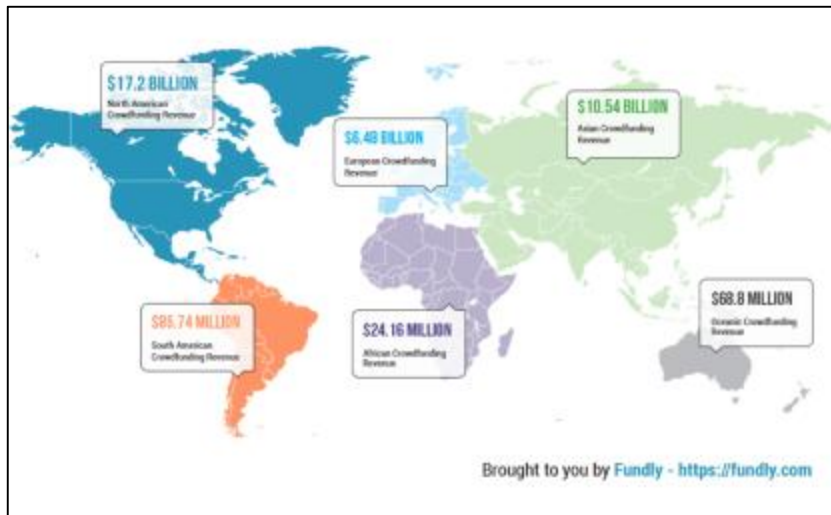
الشكل رقم 03: إجمالي التمويل الجماعي القائم على حقوق الملكية وآفاقه 2020-2023 الوحدة: مليون دولار أمريكي



Source: <https://www.statista.com>, consulted: (28/05/2021).

في أحدث دراسة قام بها موقع (Finance Online) الشهير مستندا على أهم الدراسات الحديثة في التمويل الجماعي، كان ذلك سنة 2021، توصل إلى أن التمويل الجماعي أضاف قرابة 65 مليار دولار أمريكي للإقتصاد العالمي وهذا رغم الجائحة التي عصفت به، كما أشار ذات الموقع إلى إمتلاك أمريكا الشمالية أكبر حصة من عائدات التمويل الجماعي بـ 17,2 مليار دولار، تليها آسيا بـ 10,65 مليار دولار، أوروبا 6,48 مليار دولار، أمريكا الجنوبية 85,74 مليون دولار، أوقيانوسيا 68,8 مليون دولار، وإفريقيا بـ 24,16 مليون دولار، كما بلغ متوسط المبلغ المجموع عبر منصات التمويل الجماعي 5726 دولار على أمل أن يرتفع نحو 6874 دولار بحلول عام 2025³⁶، وهو ما يتبين من الشكل الآتي:

الشكل رقم 04: توزيع عوائد التمويل الجماعي حسب القارات الوحدة: مليار دولار أمريكي



Source: <https://blog.fundly.com/crowdfunding-statistics/>, consulted: (29/05/2021).

2- تطور التمويل الجماعي على المستوى العربي وواقعه في الجزائر:

لقد شهدت المنطقة العربية الخطوات الأولى للتمويل الجماعي، والذي جاء بمثابة الحل الأنسب للعراقيل والصعوبات المالية التي تشهدها المشروعات الصغيرة والمتوسطة، الأمر الذي سمح لهذه المشروعات بإخراج طاقاتها وتجسيدها على أرض الواقع، هذا وظهت العديد من المنصات الرقمية الرائدة في هذا المجال، ويمكن ذكر أهمها في الجدول التالي كما يلي:

الجدول رقم 02: بعض منصات التمويل الجماعي المتواجدة في الوطن العربي

المنصة	لمحة موجزة
ليوا (Liwwa)	هي منصة أردنية وبالتحديد في عمان، تأسست في سنة 2013 من قبل رواد أعمال فلسطينيين، تهدف بالأساس إلى مساعدة وتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال سد الفجوة التمويلية، بلغ الإستثمار الإجمالي للمنصة ما يقارب 2.8 مليون دولار.
يورিকা (Eureeca)	تعتبر أول منصة عالمية للتمويل الجماعي وقد عرفت إنطلاقتها سنة 2013 في دبي، تقوم المنصة بالتمويل الجماعي على أساس الأسهم أو حقوق الملكية، تقدم خدماتها من مكاتبها بدبي، لندن، كوالالمبور، وأمستردام، تعمل المنصة على إبعاد الحواجز المالية أمام المشروعات الصغيرة والمتوسطة، ويبلغ العائد على الإستثمار في هذه المشروعات ما نسبته 27%، نجحت مؤسسة (Homes or Houses) في تسجيل رقم قياسي كأكبر إستثمار جماعي تم جمعه على المنصة، فقد نجحت في جمع 611,000 دولار في أقل من 30 يوما.
يمكن (Yomken)	تعتبر يمكن منصة للتمويل التشاركي أو الجماعي تأسست في مصر سنة 2012، تعمل المنصة على تشجيع الابتكار للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر من خلال تحويلها إلى أعلى مستوى من التكنولوجيا، وتحقيق التعاون بين الممولين وطالبي التمويل، تسجل حاليا أكثر من 263 ابتكار مع 75 مشروع معروض، بنسبة نجاح بلغت 82%.

المصدر: من إعداد الباحث إستنادا على:

-<https://www.arabnet.me/arabic/editorials/entrepreneurship/startups/most-funded-fintech-startups-in-mena>, consulted: 03/06/2021.

-<https://eureeca.com/CrowdInvesting/Crowd-Investments>, consulted: 03/06/2021.

-<https://www.yomken.com>, consulted: 03/06/2021.

لكن تبقى منصة ذومال (Zoomall) هي أشهر منصة للتمويل الجماعي في المنطقة العربية، فقد تم تأسيسها سنة 2013 من قبل أحد رواد الأعمال بلبنان، دعم هذه المبادرة كل من ومضة (الإمارات)، أم أي في بي (منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا)، القاهرة آنجلز (مصر)، أن في تو (السعودية)، وصواري فنتشرز (مصر)، حيث تشجع المنصة الأعمال والمبدعين العرب، بما في ذلك مجالات الفن والإخراج وحتى التأليف، ويتقدم هؤلاء المبدعون للحصول على تمويل لمشروعاتهم من قبل مختلف الممولين عبر أنحاء العالم، ويمكن للداعمين تقديم أي مبلغ للمشروعات التي يختارونها، على أن يقدم أصحاب المشروعات مكافآت للممولين بناء على مساهمتهم، على أن تحصل المنصة على 5% كمدفوعات على أرباح المشروعات³⁷، وفيما يلي بعض الإنجازات والأرقام التي تخص منصة ذومال معبر عنها في الجدول التالي:

الجدول رقم 03: عدد المشروعات الناجحة والممولة عبر منصة زومال إلى غاية سنة 2021

مجالات المشروعات	عدد المشروعات الممولة	عدد المشروعات الناجحة	قيمة التمويل (دولار أمريكي)
ثقافة وفن	8269	85	1071379
شباب وفن	4292	42	354210
اجتماعية	19245	148	1834375
تمويل خاص	1154	15	88127

Source: [https:// : www.zoomall.com](https://www.zoomall.com) , consulted: 04/06/2021.

- في الجزائر توجد لحد الآن 4 منصات متخصصة في التمويل الجماعي، حيث يعود تاريخ إنشاء أول منصة جزائرية إلى سبتمبر من عام 2013 مع ظهور منصة (TWIIZA)، فقد تم إطلاقها لتقدم مختلف الموارد المالية لطالبي التمويل (أشخاص، جمعيات، شركات، منتجين وغيرهم)، وتتواجد على المنصة 22 مشروعا 20 منها قيد الموافقة والباقي تم تمويلها وتنفيذها علما أن المنصة تمتهن أسلوب التبرعات مع مقابل رمزي، بعد مرور سنة أي بحلول 2014 وتحديدًا في شهر أوت تم إطلاق ثاني منصة وهي (Chriky)، وهو أول موقع للتمويل الجماعي القائم على الأسهم، وتقع المنصة في فرنسا بسبب كثرة وتعجيز القيود القانونية والتنظيمية في الجزائر، الأمر الذي يضمن لها العمل بأمان، مع العلم أن المنصة تحتوي على 120 مشروعا في انتظار المصادقة عليها³⁸، بعد ذلك تم إنشاء منصة (Ninvesti) من قبل شبان من أصل فرنكو-جزائري وكان هذا سنة 2019، عرفت المنصة إنطلاقتها الفعلية بتاريخ 10 ماي 2020 وهي تهدف بالأساس إلى لعب دور الرابط بين الممولين والمشروعات الصغيرة والمتوسطة³⁹، آخر منصة وهو موقع (Al Kheyma) الذي تم إنشائها سنة 2021.

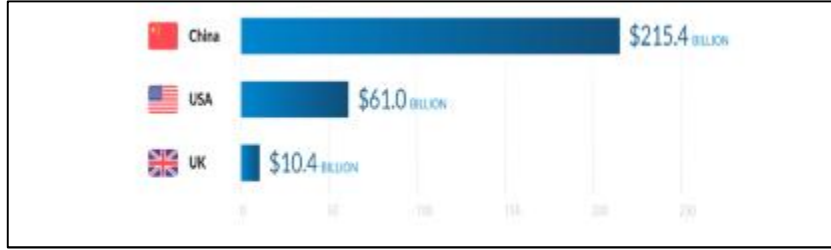
المحور الثالث: نماذج ومزايا إقراض النظير للنظير:

الكثير من الأدبيات تعتبر إقراض النظراء نوعا من أنواع التمويل الجماعي، بيد أنه هو أسلوب للتمويل مستقل بحد ذاته، فيعتبر إقراض النظير للنظير (P2P) نوعا جديدا من إقتصاد المشاركة، حيث تعمل هذه المنصات على دعم المشروعات الناشئة الصغيرة والمتوسطة التي تعاني من فجوة التمويل، كما أنها توفر مختلف العروض المناسبة للمستفيد في محاولة لتقليص الجهد والوقت في عملية البحث.

أولا: مفهوم وتطور إقراض النظير للنظير:

نشأ إقراض النظير للنظير لأول مرة في الولايات المتحدة الأمريكية، ليتم تطويره بعد ذلك في بريطانيا، وهذا قبل أن يبلغ ذروته في الصين، في مارس 2005 قام مقالون بريطانيون هم ريتشارد ديوار، سارة ماثيوس، جيمس ألكسندر، ودافيد نيكسون بتأسيس موقع (Zopa)، والذي يعد أول منصة للإقراض عبر الإنترنت تعمل كمنصة لتبادل المعلومات للمشروعات الصغيرة والأفراد للبحث عن مصادر تمويلية، بعد ذلك ظهر نموذج إقراض النظير للنظير كنموذج أعمال جديد من خلال إنشاء موقعي (Proper Market Place) و (Lending Club) سنتي 2006 و2007 على التوالي حيث استحوذا على أغلب حصص السوق الأمريكية، بعد ذلك تم إطلاق أول منصة لإقراض النظراء في الصين في جوان 2007 وهي منصة (Ppdai)، تلاها بعد ذلك ظهور مكثف للمنصات في الصين والتي أصبحت في غضون سنوات وتحديدًا منذ سنة 2012 تحتل الريادة متمعة بنمو هائل في جميع المؤشرات الرئيسية المتعلقة بهذه الصناعة⁴⁰، بالتالي تعتبر هذه الدول الثلاث أقطاب إقراض النظير للنظير في العالم، كما هو مبين في الشكل التالي:

الشكل رقم 05: أفضل الدول في العالم في مجال الإقراض الوحدة: مليار دولار أمريكي



Source: Jenny Chang, 80 Crowdfunding Statistics You Must See: 2021 Platforms, Impact & Campaign Data, 2021, online on: <https://financesonline.com/crowdfunding-statistics/>, consulted: 08/06/2021.

يندرج إقراض النظير للنظير تحت نظم إقراض المال للأفراد والشركات، ويحصل المقرض على فائدة وسترد أمواله عند سداد القرض، تماماً كما يحدث لحساب التوفير، غير أن أكثر خطورة من حساب التوفير، وتعمل هذه المنصات كالأسواق فتجمع الأشخاص والشركات التي ترغب في إقراض الأموال مع من يريدون الحصول على قروض، وتكون بذلك وسيلة دون الذهاب إلى البنوك من خلال مواقع الإنترنت، كما تجدر الإشارة أن بعض المواقع تتيح إمكانية إختيار من يراد إقراضه.⁴¹

- هي عملية أو طريقة تسمح للفرد بإقراض وإقتراض الأموال دون وجود مؤسسة مالية وسيطة، مما يحقق فوائد عديدة بالنسبة للفاعلين خلال هذه العملية، إذ يمكن للمقرضين الحصول على عوائد استثمارية وأرباح عالية، كما سيتمكن المقرضون من الحصول على قروض مالية بأسعار فائدة أقل مقارنة بالطرق التقليدية، وعادت ما تكون عمليات الإقراض عبر منصات إلكترونية.⁴²

- يعتمد إقراض النظير للنظير على الإنترنت كبديل للإقراض المصرفي، حيث تعد هذه المنصات سوقاً يربط المستثمرين مع المقرضين الذين يسعون للحصول على قروض، هذا ما يلغي حاجة البنوك للعمل كوسطاء، هذا ويمكن أن يكون المستثمرون والمقرضون أفراداً أو مؤسسات على حد سواء، خاصة في ما تشهده المؤسسات التقليدية من إخفاق في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، حيث تعمل هذه المنصات على تقليل التكاليف ومخاطر الإئتمان.⁴³

ثانياً: مزايا إقراض النظير للمشروعات الصغيرة والمتوسطة:

تكمن أهمية آلية الإقراض بين النظراء في أنها تسمح لصغار المستثمرين والمشروعات الناشئة، الصغيرة والمتوسطة بالحصول على فرصة التمويل والذي كان صعب المنال سابقاً، حيث يمكنهم تنوع استثماراتهم على نحو أفضل وتفاذي المخاطر، الأمر الذي يعطي لسياسة الإقراض بين النظراء أهمية متزايدة في عالم الإقراض والاقتراض (الإئتمان) متفوقة بذلك على الآليات التقليدية في نسبة النمو والتزايد، كما تتجلى أهميتها في النقاط التالي:⁴⁴

- إذا يرغب الشخص في إقتراض بعض المال، قد تكون قروض الند للند أرخص من البنوك، خاصة إذا كان لديه تصنيف إئتماني جيد؛
- توفر آلية الإقراض بين النظراء خيارات سهلة وسريعة للمشروعات الناشئة وأصحاب المشاريع الجديدة، سواء للراغبين في الحصول على التمويل اللازم للإنتلاق في عالم الأعمال أو إقتراض المال، دون الحاجة إلى مؤسسات الوساطة المالية التقليدية؛
- لا تحتوي بعض مواقع الويب من نظير إلى نظير على حد أدنى لمبلغ القرض (عكس ما تعرفه البنوك وغيرها من المقرضين الرئيسيين)، والذي قد يناسب الأشخاص الباحثين عن إقتراض مبلغ صغير لفترة وجيزة؛

- إن سياسة الإقراض بين النظراء تمثل خيارا آخر في حالة ما إذا كانت المؤسسة تواجه صعوبات في الحصول على مبالغ مالية من البنوك وغيرها من المؤسسات المالية، بسبب تصنيفها الائتماني؛

- بتعويض الوسطاء الذين لا يتمتعون بالتكنولوجيا الحديثة، فإن المقرضين عبر الإنترنت قادرون على تقليل تكلفة إنشاء القروض النموذجية وإتاحتها وتقديم الخدمات والتمويل، نتيجة لذلك يحصل المقترضون على معدل فائدة أقل بينما يحصل المقرضون على عوائد أكثر جاذبية.

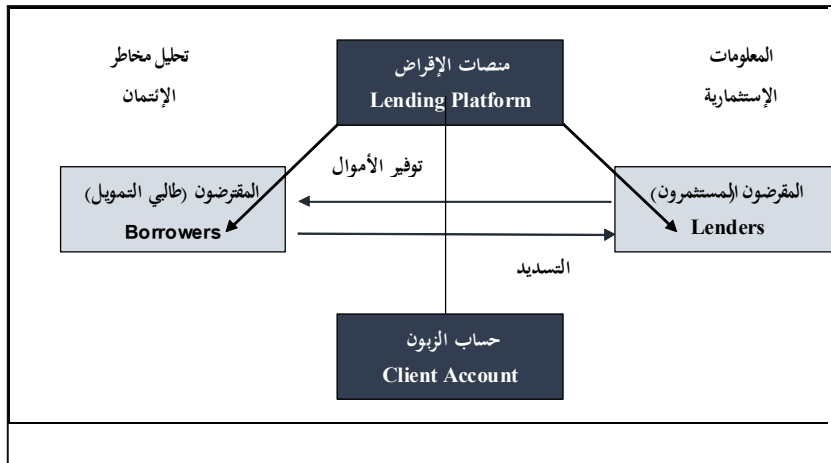
ثالثا: نماذج أعمال إقراض النظير للنظير:

توجد العديد من الأشكال في إقراض النظراء من أهمها كما يلي:

1- نموذج الإقراض التقليدي (Traditional P2P Lending):

يشير مفهوم الإقراض التقليدي إلى إقراض وإقتراض الأموال بين الأفراد والمؤسسات من خلال وسيط واحد، بحيث يتكون هذا النموذج من ثلاث عناصر: جانب العرض والتمثل في الأفراد والمشروعات المستثمرة، جانب الطلب وهم المقترضون من أفراد ومؤسسات، والمنصة التي تلعب دور الوسيط تقوم بجذب المقرضين والمستثمرين⁴⁵، كما هو مبين في الشكل الموالي:

الشكل رقم 06: نموذج الإقراض التقليدي



Source: Eugenia Omarini, Peer-to-Peer Lending : Business Model Analysis and Platform Dilemma, International Journal of finance, Economics and Trade, Vol 02, Issue 03, 2018, p 33.

2- نموذج الإقراض الممول من البنك (Bank-Funded P2P Lending):

في هذا النموذج تكون القروض مسيرة من طرف البنك، حيث تعمل المنصة عبر الإنترنت كوسيط فقط يربط بين المقرضين والمستثمرين، بينما البنك هو الذي يقوم بإنشاء القروض وبيعها للمستثمرين.

3- نموذج الميزانية العمومية (Balance sheet model):

تحتفظ المنصة بالقروض في ميزانيتها العمومية، حتى تتمكن من بيعها للمؤسسات الاستثمارية، أو توجه كقروض لتمويل المستثمرين، وتحصل المنصة في هذه الحالة على الأموال من هؤلاء المستثمرين وتحاول توفيرها للمقرضين الذين يدفعون فوائد للمنصة مقابل ذلك.⁴⁶

خاتمة: لقد تم من خلال هذه الدراسة التعرض لموضوع المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وإشكالية تمويلها من قبل قنوات الإقراض التقليدية، كما تم التعرض للتمويل الجماعي وتحليل تطوره على المستوى العالمي والعربي مع تسجيل ظهور منصات متخصصة في الجزائر، بالإضافة للتعرج إلى إقراض النظير للنظير والمزايا التي يوفرها للمشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال مختلف نماذج أعماله، حيث كانت الغاية تقديم آليات وقنوات تمويلية جديدة تسمح بسد الفجوة التمويلية التي ما زالت لحد الآن تعاني منها هذه المشروعات.

نتائج الدراسة: توصلت الورقة البحثية لمجموعة من النتائج، يمكن طرحا كالتالي:

- تختلف التعاريف التي تتناول موضوع المشروعات الصغيرة والمتوسطة من بلد إلى آخر، لكن الشيء المشترك الذي يجمع بين هذه التعاريف هو اعتمادها على معيار عدد العاملين؛

- رغم ما تتميز به المشروعات الصغيرة والمتوسطة من أهمية إقتصادية وإجتماعية، وعدم حاجتها لرأس مال كبير عند إنطلاق المشروع وتوجهها نحو التجديد، الابتكار، والإبداع، إلا أنها تصطدم بحزمة من العراقيل والصعوبات التي تحول دون نمو وتطورها تأتي في مقدمتها إشكالية التمويل المصرفي المحدود؛

- تشهد منصات التمويل الجماعي إرتفاعا وتطورا هائلا، خصوصا بعد الأزمة المالية العالمية سنة 2008، وكانت الغالبية القصوى لصققات التمويل الجماعي مسجلة في كل من آسيا، أمريكا الشمالية، وأوروبا، مع هيمنة ملحوظة لكل من الصين، أمريكا المتحدة، وبريطانيا كما تشير الإحصائيات لمواصلة ارتفاعه في السنوات القليلة القادمة، وذلك رغم إستمرار **جائحة كوفيد-19** المسجلة سنة 2020؛

- بلغ صدى التمويل الجماعي الوطن العربي، وبصفة خاصة دول الخليج ومنطقة الشرق الأوسط وإفريقيا، ذلك كان ثمرة المجهودات المبذولة من قبل الحكومات في سبيل دعم وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، بالإضافة إلى إنطلاق عمل التمويل الجماعي في الجزائر بصورة بطيئة؛

- يوفر إقراض النظير للنظير مزايا ومنافع كثيرة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، من خلال مختلف النماذج التي يحتويها، فقد أصبح بديلا هاما لقنوات الإقراض الكلاسيكية، كما يعرف طفرة غير مسبوق في صفقاته وتسجيل جمهورية الصين الشعبية كقوة إقتصادية في هذه الصناعة من خلال إستحداث العديد من المنصات الرقمية المتخصصة في مجال إقراض النظراء.

المقترحات: بناء على مختلف النتائج المتوصل إليها، يمكن إقتراح جملة من التدابير والتوصيات وهي:

- حتمية توجه غالبية حكومات الدول المتقدمة والنامية في دعم وتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، من خلال إنشاء خلايا وهيكل الدعم والمرافقة مع القيام بإجراءات تعديل على مستوى البنوك لتسهيل عملية الإقتراض أمام هذه المشروعات؛

- توجيه المشروعات الصغيرة والمتوسطة للإستفادة من مختلف منصات التمويل الجماعي ونماذج أعمال إقراض النظير للنظير، الأمر الذي من شأنه أن يحد من الفجوة الائتمانية المفروضة من قبل المؤسسات والهيئات التقليدية للإقراض؛

- الإستفادة من التطبيقات المعاصرة والرائدة للتمويل الجماعي وإقراض النظير للنظير، عن طريق القيام بدراسات وبحوث استقصائية عن أهم القوى الرائدة والمهيمنة على هذه الصناعات في صورة الصين وأمريكا المتحدة، هذا ما سينعكس بالإيجاب على قبول ترخيص هذه البدائل في البلدان النامية؛

- نشر ثقافة التقنيات المالية والتطورات الرقمية الراهنة في مختلف الأوساط التي لا زالت تعتمد على الممارسة التقليدية في معاملاتها، وتأثيراتها الإيجابية على جميع القطاعات الاقتصادية، وتكريس الجهود لتوفير المناخ الأنسب لتطبيق البرامج التقنية الجديدة؛

- ضرورة سير الجزائر خطى الدول المتقدمة في مجال التمويل الجماعي وإقراض النظراء، من خلال إضفاء التحفيز والتشجيع الكافي والوافي لاستحداث منصات رقمية، مع توفير الأطر التنظيمية والقانونية التي تسنح بهذه الممارسات بعيدا عن العراقيل والمطبات في دخول رؤوس الأموال للإستثمار؛

- القيام بالتظاهرات الوطنية والدولية، الأيام الدراسية، الندوات العلمية للتعريف بالأهمية التنموية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، وضرورة توجه الشباب المقاتل نحو تقنيات التمويل الحديثة كمنصات التكنولوجيا المالية (التمويل الجماعي، الإقراض المباشر) وغيرها من باقي المنصات.

آفاق الدراسة: عن طريق البحث التي تم من خلال هذه الورقة البحثية ، تظهر بعض الإشكاليات المتعلقة بموضوع الدراسة، والتي تشكل آفاقا مستقبلا يمكن الإجابة عليها، بالتالي نستطيع إقتراح العناوين التالية:

- دور الاستحداث المالي الرقمي في الحد من الفجوة التمويلية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة؛

- دراسة الإطار القانوني والتنظيمي لمنصات التمويل الجماعي في الجزائر: الفرص والتحديات؛

- دراسة مقارنة بين الأساليب التقليدية والحديثة في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة: قراءة في المزايا والعيوب...

قائمة المراجع:

المراجع العربية:

❖ المؤلفات:

1. عزت خيرت يوسف، إدارة المشروعات الصغيرة والمتوسطة: (تصميم مشروعات التنمية-جدوى المشروع)، (الإسكندرية-مصر: دار التعليم الجامعي، 2018)، ص9.
2. عطاء الله ياسين، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (آليات وأدوات ترقية بيئتها الخارجية، وإستراتيجياتها)، ط1، (الجلفة-الجزائر: منشورات الحياة الصحافة، 2009)، ص21.
3. فايز جمعة صالح النجار وعبد الستار محمد العلي، الريادة وإدارة الأعمال الصغيرة، ط1، (عمان-الأردن: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2006)، ص67.
4. فريد حبيب ليان، التكنولوجيا المالية جسر القطاع المالي إلى المستقبل، (الكويت: إصدارات إتحاد شركات الإستثمار، 2019)، ص9.
5. كارم فاروق عبد الرسول صالح، نموذج مقترح لتطبيق ودمج مبادئ الجودة والحوكمة لتحسين أداء المؤسسات الممولة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، (مصر: المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2015)، ص105.
6. محمد عبد الله أبو غزلة، إدارة المشاريع الصغيرة، (عمان-الأردن: دار أمجد للنشر والتوزيع، 2015)، ص107.
7. مروة أحمد ونسيم برهم، الريادة وإدارة المشروعات، (القاهرة-مصر: الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، 2008)، ص86.
8. مصطفى يوسف كافي، ريادة الأعمال وإدارة المشاريع الصغيرة، ط1، (عمان-الأردن: دار أسامة للنشر والتوزيع، 2016)، ص44.

❖ المقالات:

1. أسماء بللعماء، التمويل الجماعي آلية مبتكرة لزيادة فرص تمويل الشركات الناشئة-إشارة إلى منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا-، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، المجلد 05، العدد 02، 2020، ص4.
2. بدر الدين براحلية، إستثمار الوقف العقاري من خلال الكراودفنديج في القانون الجزائري، مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد 10، العدد 02، 2019، ص119.
3. بومدين يوسف وشتوان صونية، التمويل الجماعي كمصدر لتمويل الابتكار: الفرص والتحديات، مجلة المدير، المجلد 03، العدد 01، 2016، ص26.
4. شريف غياط ومحمود بوقوم، التجربة الجزائرية في تطوير وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 24، العدد 01، 2008، ص139.
5. الصالحين محمد العيش، الحوكمة والتمويل الجماعي (قراءة في التجربة الفرنسية)، مجلة كلية القانون الكويتية العالمية، العدد 01، 2016، ص628.
6. علي صاري، الإقراض بين النظراء والتمويل الجماعي آليات لدعم المؤسسات الناشئة في الدول النامية، مجلة الاقتصاد والمالية، المجلد 07، العدد 01، 2021، ص94-96.
7. عمران عبد الحكيم وقرند مصطفى، منصات التمويل الجماعي كآلية مبتكرة لتمويل المشروعات: عرض تجربة سلطنة لندن الكبرى في مجال التمويل الجماعي للمشروعات العمومية، مجلة الإجتهد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 07، العدد 01، 2018، ص295-297.
8. فيصل شياذ، التمويل الجماعي الإسلامي: فرص بديلة للتمويل في العالم العربي، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، المجلد 08، العدد 01، 2019، ص239.

❖ الأطروحات:

1. برجي شهرزاد، إشكالية إستغلال مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد-تلمسان/الجزائر، 2012، ص26.
2. بوروبة كاتية، إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وسبل تطوير الآليات التمويلية في ظل المتغيرات الاقتصادية الراهنة، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس-سطيف1/الجزائر، 2019، ص142.
3. الحاج علي حليلة، إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة "دراسة حالة ولاية قسنطينة"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة منتوري-قسنطينة2/الجزائر، 2009، ص19.
4. حكيم بوحرب، دور أساليب التمويل المستحدثة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة-دراسة تحليلية لمحددات التمويل بالرأسمال الإستثماري في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر-، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3/الجزائر، 2015، ص103.
5. عثمان محمد العلجوني، أثر إستخدام مواقع التواصل الاجتماعي (Facebook) على التمويل الجماعي في المؤسسات غير الربحية في الأردن، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط-عمان/الأردن، 2017، ص34.
6. كروش محمد، إستراتيجية نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: هل يمكن إعتبار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصينية كنموذج لمثلها الجزائرية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير، جامعة أبي بكر بلقايد-تلمسان/الجزائر، 2014، ص7-8.

❖ مواقع الانترنت:

1. <https://www.meemapps.com/term/peertopeer-lending>، تاريخ النشر: 2021/04/06، تاريخ الإطلاع: 2021/06/06.

2. صالح علي الصبي، التمويل الجماعي وفرص المستقبل، تاريخ النشر: 2018/01/19، تم الإسترداد من الموقع: <https://alphabeta.argaam.com>، تاريخ الإطلاع: 2021/04/21.

المراجع الأجنبية

❖ Literature :

1. Arnaud Poissonnier et Beryl Bès, *Le Financement Participatif un nouvel outil pour les entreprises*, (Paris-France : Eyrolles, 2016), p 82-83.
2. Nemoto Naoko and all, *Optimal Regulation of P2P Lending for Small and Medium-Sized Enterprises*, (Tokyo: Asian Development Bank Institute, 2019), p 1.
3. Roberto Bottiglia and Flavio Pichler, *Crowdfunding for SMEs: A European Perspective*, (London-Uk: Palgrave Macmillan Studies in Banking and Financial Institutions, 2016), p 160.
4. Stéphanie Le Beuze, *Financer Son Activité, Du prêt Bancaire au Crowdfunding*, (Paris-France : Vuibert, 2016), p 138.
5. Véronique Bessière et Eric Stéphany, *Le Crowdfunding Fondement et Pratiques*, 2ed, (Paris-France : De Boeck supérieur, 2017, p 19-21.

❖ Articles :

1. Bourouba Katia, *Le Crowdfunding : Une Solution alternative de Financement les Startups et Pme en Algérie*, *Journal of Economics and Management*, Vol 18, N 01, 2018, p 341.
2. Hind Tadjousti et Zahi Jamal, *Financement de l'innovation au Maroc: Quel Avenir pour le Crowdfunding ?*, *International Journal of Innovation and Applied Studies*, Vol 23, N 04, 2018, p 679.
3. Sansri Sara and Cheurfa Hakima, *The Crowdfunding as a new Enterpreunarial Finance model for Small and Medium-Sized Enterprises in Algeria*, Vol 14, Issue 04, 2020, p 360-361.
4. Stéphane Onnée et Sophie Renault, *Le financement Participatif: atouts, risques et les conditions de succès*, *Revue Gestion*, Vol 38, N 03, 2013, p 57.
5. Tekfi Saliha, *Le crowdfunding : Une Innovation financière pour le Développement des Startups*, *Revue des Sciences Economique de Gestion et de Commerce*, Vol 19, N 02, 2015, p 31-32.
6. Eugenia Omarini, *Peer-to-Peer Lending: Business Model Analysis and Platforms Dilemma*, *International Journal of Finance, Economics and Trade*, Vol 02, Issue 03, 2018, p 35-37.

❖ Theses :

1. Bouira Nora, *Développement et perspectives des PME Algériennes*, Mémoire de Magister non Publiée, Faculté des Sciences Economiques, Des Science de Gestion et des Sciences Commerciales, Université d'Oran/Algérie, 2014, p 34.

❖ Reports :

1. P2P Market in China, Report Of Boao Review and Lufax, 2015, p 3, available on: <http://blog.lendit.com/wp-content/uploads/2015/04/Lufax-white-paper-Chinese-P2P-Market.pdf>

❖ Sites Web:

1. <https://www.zoomall.com>, consulted: 04/06/2021.
2. <https://www.ninvesti.com>, Pub Date: 2020, consulted: 02/06/2021.
3. Jenny Chang, 80 Crowdfunding Statistics You Must See:2021 Platforms, Impact and Campaign Data, Pub Date: 2021, Recovered on: <https://financesonline.com/crowdfunding-statistics>, __consulted: 30/05/2021.
4. Jonas Schmidt, Crowdfunding statics Worldwide: Market Development, Country Volumes, and Industry Trends, Pub Date: 16/05/2020, recovered on: <https://p2pmarketdata.com/crowdfunding-statistics-worldwide>, consulted: 01/06/2021.

الهوامش:

- ¹ عطاء الله ياسين، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (آليات وأدوات ترقية بيتها الخارجية، وإستراتيجياتها)، ط1، (الجلقة: منشورات الحياة الصحافة، 2009)، ص21.
- ² برجى شهرزاد، إشكالية إستغلال مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد- تلمسان/الجزائر، 2012، ص26.
- ³ مروة أحمد ونسيم برهم، الريادة وإدارة المشروعات، (القاهرة-مصر: الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، 2008)، ص86.
- ⁴ كريوش محمد، إستراتيجية نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: هل يمكن اعتبار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصينية كنموذج لمثلثاتها الجزائرية؟، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير، جامعة أبي بكر بلقايد-تلمسان/الجزائر، 2014، ص ص7-8.
- ⁵ فايز جمعة صالح النجار وعبد الستار محمد العلي، الريادة وإدارة الأعمال الصغيرة، ط1، (عمان-الأردن: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2006)، ص67.
- ⁶ الحاج علي حليمية، إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة"دراسة حالة ولاية قسنطينة"، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة منتوري-قسنطينة2/الجزائر، 2009، ص19.
- ⁷ مصطفى يوسف كافي، زيادة الأعمال وإدارة المشاريع الصغيرة، ط1، (عمان-الأردن: دار أسامة للنشر والتوزيع، 2016)، ص44.
- ⁸ عزت خيزرت يوسف، إدارة المشروعات الصغيرة والمتوسطة: (تصميم مشروعات التنمية-جدوى المشروع)، (الإسكندرية-مصر: دار التعليم الجامعي، 2018)، ص9.
- ⁹ Bouira Nora, *Développement et perspectives des PME algériennes, Mémoire Magister non publiée, Faculté des Sciences Economique, des Science de Gestion et des sciences Commerciales, Université d'Oran/Algérie, 2014, p 34.*
- ¹⁰ شريف غياط ومحمد بوقوموم، التجربة الجزائرية في تطوير وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية، مجلة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 24، العدد 01، 2008، ص139.
- ¹¹ كارم فاروق عبد الرسول صالح، نموذج مقترح لتطبيق ودمج مبادئ الجودة والحوكمة لتحسين أداة المؤسسات الممولة للمشروعات الصغيرة: دراسة تطبيقية، (مصر: المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2015)، ص105.
- ¹² محمد عبد الله أبو غزلة، إدارة المشاريع الصغيرة، (عمان-الأردن: دار أجد للنشر والتوزيع، 2015)، ص107.
- ¹³ حكيم بوحرب، دور أساليب التمويل المستحدثة في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة -دراسة تحليلية لمحددات التمويل بالأسهم الإستثماري في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر-، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3/الجزائر، 2015، ص103.
- ¹⁴ Véronique Bessière et Eric Stéphane, *Le Crowdfunding Fondement et Pratiques, 2ed, (Paris-France : De Boeck supérieur, 2017, p p 19-21.*
- ¹⁵ بومدين يوسف وشتوان صوتية، التمويل الجماعي كمصدر لتمويل الابتكار: الفرص والتحديات، مجلة المدير، المجلد 03، العدد 01، 2016، ص26.
- ¹⁶ الصالحين محمد العيش، الحوكمة والتمويل الجماعي (قراءة في التجربة الفرنسية)، مجلة كلية القانون الكويتية العالمية، العدد 01، 2016، ص628.
- ¹⁷ Véronique Bessière et Éric Stéphane, *Ibid, p 22*
- ¹⁸ Bourouba Katia, *Le Crowdfunding : Une Solution alternative de Financement les Startups et Pme en Algérie, Journal of Economics and Management, Vol 18, N 01, 2018, p 341.*
- ¹⁹ Tekfi Saliha, *Le crowdfunding : Une Innovation financière pour le Développement des Startups, Revues des Sciences Economique de Gestion et de Commerce, Vol 19, N 02, 2015, p p 31-32.*
- ²⁰ فيصل شياذ، التمويل الجماعي الإسلامي: فرص بديلة للتمويل في العالم العربي، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، المجلد 08، العدد 01، 2019، ص239.
- ²¹ أسماء بللعماء، التمويل الجماعي كآلية مبتكرة لزيادة فرص تمويل الشركات الناشئة -إشارة إلى منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا-، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، المجلد 05، العدد 02، 2020، ص4.
- ²² عثمان محمد العلجوني، أثر استخدام مواقع التواصل الاجتماعي (Facebook) على التمويل الجماعي في المؤسسات غير الربحية في الأردن، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط-عمان/الأردن، 2017، ص34.
- ²³ بدر الدين برالحية، إستثمار الوقف العقاري من خلال الكراوفنديج في القانون الجزائري، مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد 10، العدد 02، 2019، ص119.
- ²⁴ عمران عبد الحكيم وقريد مصطفى، منصات التمويل الجماعي كآلية مبتكرة لتمويل المشروعات: عرض تجربة سلطنة لندن الكبرى في مجال التمويل الجماعي للمشروعات العمومية، مجلة الإجتهد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 07، العدد 01، 2018، ص295.
- ²⁵ صالح علي الصبي، التمويل الجماعي وفرص المستقبل، تاريخ النشر: 2018/01/19، تم الإسترداد من الموقع: <https://alphabet.argaam.com>، تاريخ الإطلاع: 2021/04/21.
- ²⁶ Hind Tadjousti et Zahi Jamal, *Financement de l'innovation au Maroc : Quel Avenir pour le Crowdfunding ?, International Journal of Innovation and Applied Studies, Vol 23, N 04, 2018, p 679.*
- ²⁷ Stéphane Onnée et Sophie Renault, *Le financement Participatif: atouts, risques et les conditions de succès, Revue Gestion, Vol 38, N 03, 2013, p 57.*
- ²⁸ Roberto Bottiglia and Flavio Pichler, *Crowdfunding for SMEs: A European Perspective, (London-Uk: Palgrave Macmillan Studies in Banking and Financial Institutions, 2016), p 160.*

- ²⁹ علي صاري، الإقراض بين النظراء والتمويل الجماعي آليات لدعم المؤسسات الناشئة في الدول النامية، مجلة الاقتصاد والمالية، المجلد 07، العدد 01، 2021، ص 96.
- ³⁰ Arnaud Poissonnier et Beryl Bès, *Le Financement Participatif un nouvel outil pour les entreprises*, (Paris-France : Eyrolles, 2016), p p82-83.
- ³¹ Véronique Bessières et Éric Stéphany, *Op.cit*, p p 23-26.
- ³² Stéphanie Le Beuze, *Financer Son Activité, Du prêt Bancaire au Crowdfunding*, (Paris-France : Vuibert, 2016), p 138.
- ³³ عمران عبد الحكيم وقريد مصطفى، مرجع سبق ذكره، ص 297.
- ³⁴ بوروبة كاتية، إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وسبل تطوير الآليات التمويلية في ظل المتغيرات الاقتصادية الراهنة، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس-سظيف/الجزائر، 2019، ص 142.
- ³⁵ Jonas Schmidt, *Crowdfunding statics Worldwide: Market Development, Country Volumes, and Industry Trends*, Pub Date: 16/05/2020, recovered on: <https://p2pmarketdata.com/crowdfunding-statistics-worldwide>, consulted: 01/06/2021.
- ³⁶ Jenny Chang, 80 Crowdfunding Statistics You Must See: 2021 Platforms, Impact and Campaign Data, Pub Date: 2021, Recovered on: <https://financesonline.com/crowdfunding-statistics> ,consulted: 30/05/2021.
- ³⁷ <https://www.zoomall.com>, consulted: 04/06/2021.
- ³⁸ Sansri Sara and Cheurfa Hakima, *The Crowdfunding as a new Enterpreunarial Finance model for Small and Medium-Sized Enterprises in Algeria*, Vol 14, Issue 04, 2020, p p360-361.
- ³⁹ <https://www.ninvesti.com>, Pub Date: 2020, consulted: 02/06/2021.
- ⁴⁰ P2P Market in China, Report Of Boao Review and Lufax, 2015, p 3, avaiable on: <http://blog.lendit.com/wp-content/uploads/2015/04/Lufax-white-paper-Chinese-P2P-Market.pdf>.
- ⁴¹ فريد حبيب ليان، التكنولوجيا المالية جسور القطاع المالي إلى المستقبل، (الكويت: إصدارات إتحاد شركات الإستثمار، 2019)، ص 32.
- ⁴² <https://www.meemapps.com/term/peertopeer-lending>، تاريخ النشر: 2021/04/06، تاريخ الإطلاع: 2021/06/06.
- ⁴³ Nemoto Naoko and all, *Optimal Regulation of P2P Lending for Small and Medium-Sized Enterprises*, (Tokyo: Asian Development Bank Institute, 2019), p 1.
- ⁴⁴ علي صاري، مرجع سبق ذكره، ص 94.
- ⁴⁵ <https://www.meemapps.com/term/peertopeer-lending>، تاريخ النشر: 2021/04/06، تاريخ الإطلاع: 2021/06/09.
- ⁴⁶ Eugenia Omarini, *Peer-to-Peer Lending: Business Model Analysis and Platforms Dilemma*, *International Journal of Finance, Economics and Trade*, Vol 02, Issue 03, 2018, p p35-37.